أنباء سورية

تشمل الغوطة وإدلب وشمال حمص وجنوب سورية

روسيا تقترح إنشاء 4 مناطق «تخفيف التصعيد» وقوات فصل «محايدة»

عواصم ـ وكالات: على ابواب انطلاق مفاوضات «استانا 4» السورية غدا، قدمت موسكو مقترحات جديدة لإنشاء 4 مناطق «تخفيف التصعيد» وادخال بعض اللاعبين الدوليين لضمان هذه الاقتراحات، ساهمت على ما يبدو في اقناع المعارضة بحضور الاجتماعات التي تستضيفها العاصمة الكازاخستانية، بعد ان اعلنت تلقيها «معطيات ايجابية».

وقالت وكالة سبوتنيك الروسية انه وبحسب وثيقة حصلت عليها من المعارضة، فإن روسيا قدمت مقترحا لإنشاء 4 مناطق اطلقت عليها مسمى مناطق «تخفيف التصعيد»، ويتضمن تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين ممثلي الدول الضامنة لوضع خرائط لحدود هذه المناطق واتخاذ التدابير الضرورية لطرد مقاتلي تنظيمي «جبهة النصرة» و«داعش» من هذه المناطق.

ونص المقترح الروسي على «إنشاء المناطق الأربعة في إدلب، وشمال حمص، والغوطة الشرقية، وجنوب سورية».

ونصت الوثيقة، التي جاءت تحت عنوان «الاقتراحات من جانب روسيا الاتحادية حول إنشاء مناطق تخفيف التصعيد على أراضي الجمهورية العربية السورية»، على «إرسال وحدات عسكرية للدول الضامنة للاتفاق من أجل الإشراف على نظام وقف إطلاق النار». وكذلك «إنشاء خطوط فاصلة على حدود المناطق الأربعة».

وأضافت أن المقترح يشمل «إقامة خطوط فاصلة على حدود المناطق الأربعة، ووضع حواجز مرور للمدنيين دون سلاح، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتلبية الاحتياجات التجارية وغيرها مما يحتاجه المواطنون السوريون، علاوة على تأمين مراكز المراقبة لرصد الالتزام بنظام وقف القتال».

ونص المقترح الروسي على «خلق الدول الضامنة للظروف الملائمة لتأمين عودة النازحين في الداخل السوري، واستعادة منشآت البنية التحتية وإعادة إمدادات المياه، وغيرها من المستلزمات الحياتية للسكان» داخل المناطق الأربعة.

وأوضحت الوثيقة أن موسكو تسعى لإنشاء «لجنة عمل مشتركة على مستوى الممثلين المفوضين للدولة الضامنة»، بينما سيجري في أقرب وقت وضع خرائط لتحديد مناطق «تخفيف التصعيد» الأربعة تمهيدا للحصول على قرار من الدول الضامنة لإنشائها.

وكانت «سبوتنيك» الروسية نقلت عن عضو وفد الفصائل المسلحة فاتح حسون تأكيده وجود طروحات روسية حول تثبيت وقف إطلاق النار وإقامة مناطق تخفيف التصعيد وإدخال بعض اللاعبين الدوليين بهذه الاتفاقيات الجديدة.

وتعقد الجولة الجديدة للمحادثات حول سورية في أستانا يومي غد وبعد غد وكانت الجولة الأخيرة من هذه المفاوضات قد جرت في 14 و15 مارس الماضي، لكن المعارضة قاطعتها.

بدوره، نقل موقع «روسيا اليوم» عن حسون عضو وفد الفصائل المسلحة ووفد الهيئة العليا للتفاوض القول في تصريح صحافي «لم يتم تحديد الدول التي ستشارك في تلك القوات التي سيتم نشرها على خطوط التماس بين طرفي الصراع في سورية»، لكنه أكد أن الدول المشاركة بقواتها ستكون محايدة وغير مشاركة بالمعارك الجارية حاليا في سورية.

وأضاف أنه لم يكن هناك أي طرح لأسماء دول، وفي حال تمت الموافقة من قبل أطراف الصراع على اقتراح موسكو، فسيتم إنشاء مجموعة عمل، وهي التي ستختار بدورها الدول التي ستشارك في تشكيل تلك القوات.

وتابع حسون قائلا «روسيا ضامن لبدء العملية السياسية والاتفاقات التي تم التوصل إليها مع النظام السوري، وذلك يتطلب من المجتمع الدولي تدخلا أكبر في محادثات أستانا، كما أن روسيا تطالب بتدخل دولي أكبر في مؤتمرات أستانا، وحقيقة هذا شيء مشجع».

هذا وقال د. يحيى عريضي، الذي شارك ضمن وفد المعارضة السورية في اجتماعات أستانا 1 و2، إن هذا الاقتراح الروسي تم طرحه شفهيا، وعرض خلال اجتماعات الفصائل العسكرية في أنقرة الأسبوع الماضي، متوقعا أن يتم التوسع في بحث المقترح خلال اجتماعات «أستانا 4» يومي الأربعاء والخميس القادمين.

وأكد حسون أن هناك مقترحات من الجانب الروسي تظهر جديتها حيال تثبيت وقف إطلاق النار وإقامة مناطق تخفيف التصعيد وضم بعض اللاعبين الدوليين إلى هذه الاتفاقيات الجديدة.

«قسد» تسيطر على الطبقة القديمة وريف حماة «منطقة منكوبة»

المسلحون الأكراد منتشرون في شوراع مدينة الطبقة القديمة (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: وسّعت الميليشيات الكردية التابعة لوحدات حماية الشعب «YPG» سيطرتها على مدينة الطبقة، في حين صعد النظام السوري مدعوما بالطيران الروسي قصفه لريف حماة الشمالي والغوطة وريف حلب.

وانحسرت المعارك العنيفة بين الميليشيات الكردية التي تسيطر على قوات سورية الديموقراطية «قسد» مع تنظيم داعش في الحيين الأول والثاني بعد انسحابه من الحي الثالث، حيث تشكل هذه الأحياء بمجملها المدينة الحدية والتي تسمى مدينة «الثورة».

وقالت شبكة «شام» الإخبارية والمرصد السوري لحقوق الإنسان، ان «قسد» سيطرت أمس على 90٪ من الطبقة، ومن ضمنها المدينة القديمة بدعم مباشر من القوات الخاصة الأميركية ومن طيران التحالف الدولي ضد داعش بقيادة واشنطن.

وتحدثت عن معلومات حول قيام داعش باحتجاز عدد كبير من العائلات في المناطق التي مازال يسيطر عليها ومنعهم من الخروج.

وقال ناشطون سوريون: ان عددا من القتلى والجرحى سقطوا جراء 20 غارة جوية شنتها قوات التحالف الدولي على الطبقة ومستشفى فيها، «ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين» بحسب ما نقلت عنهم «سكاي نيوز».

بدوره، وثق المرصد مقتل ما لا يقل عن 35 من عناصر داعش خلال 24 ساعة من الاشتباكات.

وقالت وكالة الأنباء الفرنسية في تقرير لها: ان مقاتلي قسد ينزلون راية داعش السوداء، ويرفعون مكانها علم الميليشيات الكردية.

وقال القيادي في قوات سورية الديموقراطية جكو زيركي الملقب بـ«الديب» لفرانس برس «مدينة الطبقة هي أكثر المدن التي قاتلنا فيها».

وأضاف «المعارك التي تدور هنا لا تشبه تلك التي خضناها بالمدن الأخرى، فقد أستخدمنا فيها الانزال الجوي والمعبر المائي». وعلى اعتبار ان سد الفرات لايزال تحت سيطرة داعش، تحولت بحيرة الأسد، التي تشكلت في السبعينيات اثر بنائه، الى ممر مائي يسمح لمقاتلي قوات سورية الديموقراطية بالعبور الى الطبقة، ولسكانها بالخروج منها هربا من المعارك.

وتابع زيركي «كانت مفاجأة كبيرة لهم وانهارت معنوياتهم. العشرات من مقاتلي داعش سلموا انفسهم، انها أكثر مدينة يسلم فيها عناصر داعش انفسهم».

واختار مدنيون آخرون الفرار سواء كان مشيا على الأقدام او على متن سيارات وشاحنات صغيرة. وفي طريق رملي تمر حافلة صغيرة يخرج أحدهم من النافذة ملوحا بالراية البيضاء. أما في ريف حماة، فقد شن النظام السوري أكثر من 25 غارة جوية وتركز القصف على مدينتي كفر زيتا واللطامنة، اضافة الى مورك وبلدات لحايا معركبة ولطمين ترافقت مع قصف مدفعي وصاروخي عنيف جدا، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى. واعلن مجلس مدينة حماة المعارض قرى وبلدات الريف الشمالي مناطق منكوبة، حيث ركزت الغارات التي شنتها طائرات روسية على مستشفيات ومراكز الدفاع المدني بالمدينة، ما ادى إلى توقف 5 مستشفيات عن العمل.

ونقلت صحيفة واشنطن بوست عن رئيس منظمة الدفاع المدني المعروفة بـ«الخوذ البيضاء» رائد صالح، قوله رغم منع النظام من استخدام الأسلحة الكيماوية، لكن القتل بكل الأسلحة مستمر، مشيرا إلى مشفى تحت الأرض تم استهدافه من قبل الطائرات الروسية.

واعتبر الصالح أن منظمة الخوذ البيضاء تحولت إلى هدف مفضل للطيران الروسي، مضيفا «لأن الخوذ البيضاء هي من وثقت الهجوم على خان شيخون بالكيماوي، فإنها باتت هدفا للطيران الروسي، الى جانب الهجوم الإعلامي الروسي على المنظمة واعتبارها تتعاون مع داعش والقاعدة».

وفي المقابل، قصفت فصائل المعارضة مواقع عسكرية لقوات النظام وميليشيات بصورايخ الغراد بمدينة حلفايا بريف حماة.

أنباء لبنانية

باسيل يثمن موقف رئيس الحكومة الرافض للتمديد

مصادر لـ «الأنباء»: «طبخة» قانون الانتخابات بعيدة عن نار الحكومة وغموض موقف الحريري يقلق بري وجنبلاط!

بيروت ـ عمر حبنجر

استقرت الجلسة الانتخابية على لاعبين: القانون التأهيلي من دون مجلس للشيوخ والقانون النسبي بدوائر متوسطة.

وطبعا، هناك لاعبون احتياطيون هما: قانون الستين النافذ او اقتراح التمديد الذي عرضه النائب نقولا فتوش كآخر الحلول.

ومع احتدام التجاذبات بين الاطراف، كانت الشقة تتسع بين تيار المستقبل وحليفه التاريخي الحزب التقدمي الاشتراكي بعدما اثارت مفاجآت الرئيس سعد الحريري هواجس النائب وليد جنبلاط الذي بدأ يجاهر بأن المماشاة الطلقة لسياسة بعض اركان العهد دون اي تعديل مقابل في ارتباطاتهم الاستراتيجية لن تؤدي الى اي مكان مما هو مأخوذ بالحسبان.

وقد حذر النائب وائل ابوفاعور من المغامرة الكبرى، معنا عدم الموافقة على المقترح التأهيلي لأنه يقيم جدار فصل بين ابناء الوطن.

البعض ينتظر ما سيقوله الامين العام لحزب الله اليوم والبعض الآخر يراهن على جلسة مجلس الوزراء بعد غد الخميس، علما ان المصادر المتابعة اكدت لـ «الأنباء» ان طبخة قانون الانتخابات لن توضع على نار هذه الجلسة، وان هذا البعض يرى انه مازال في الوقت الانتخابي متسعا حتى 20 يونيو المقبل، حيث آخر ايام ولاية المجلس الحالي.

لكن غموض موقف الرئيس الحريري من حضور الجلسة التشريعية يوم 15 الجاري او من موقف كتلته خلال هذه الجلسة تقلق الرئيس نبيه بري بقدر ما اقلق جنبلاط تأييده لتأهيلي الوزير جبران باسيل، واكثر من هذا عدم التصدي الحاسم لفكرة تعديل الدستور لجهة تجاوز الفقرة (ج) من مقدمة الدستور التي تقول: ان إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه، وفق خطة مرحلية، ومثل هذا الطرح اعتبرته مصادر التقدمي الاشتراكي «تجرؤا غير مقبول على دستور الطائف الذي يتمسكون به علانية ويحاولون تهشيمه بالسر، لغاية تمرير المشروع الطائفي القائم على الاقتراع الطائفي بالكامل».

ويبدو ان مثل هذه المقاربة لدستور الطائف ليست مجرد مناورة سياسية، فقناة «او.تي.ڤي» الناطقة بلسان العهد طرحت الامر مباشرة امس عندما ذكرت بضرورة إعادة قراءة الوثائق والنصوص المتعلقة بنظام لبنان السياسي، لاسيما وثيقة الميثاق الوطني التي تعتبر الوثيقة التأسيسية لهذا النظام لجهة فعالية التمثيل النيابي، واعادة القراءة تشمل بحسب هذه القناة وثيقة الدستور اللبناني لجهة صلاحيات رئيس الجمهورية ولجهة قانون الانتخاب، وكذلك وثيقة محاضر جلسات مؤتمر الحوار الوطني في الطائف لمعرفة من اقترح القانون التأهيلي ومن كان صاحب فكرته بالاساس.

في هزّة اصبع للحزب التقدمي الاشتراكي، اذ تقول البرتقالية ان المادة 65 من الدستور تلحظ التصويت في مجلس الوزراء في حال تعذر التوافق، وهو ما يرفضه جنبلاط جملة وتفصيلا.

بيد ان انعدام التوافق وانقسام المحاور الانتخابية بين التيار الحر وتيار المستقبل من جهة وأمل والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة ثانية لن يكون لصالح جلسة مجلس الوزراء الخميس المقبل، خصوصا بعد ابتعاد حزب الله عن المشروع التأهيلي وربطه «النسبية الكاملة» التي يطالب بها كنظام انتخابي بالدوائر الوسطى بدلا من لبنان دائرة واحدة، اضعف حظ التأهيلي في الفوز بالسباق.

من ناحيته، ثمن الوزير جبران باسيل موقف الرئيس سعد الحريري المشكور من كل اللبنانيين الرافضين للتمديد من دون التقليل من صلابة تفاهمنا مع حزب الله، الذي لا يبدله عنوان في صحيفة او حلم او وهم.

والسؤال الذي يطرحه جمهور تيار المستقبل هو: هل ان التوازن بين التيار الحر والمستقبل وحزب الله يغني عن التفاهم مع امل والاشتراكي؟

مصادر امل تحدثت عن اجتماعات مكثفة في الايام القليلة المقبلة وان الابواب لاتزال مفتوحة امام تفاهم يبدو ان الجميع يحاول تحسين شروطه قبل الوصول اليه.

اما رئيس حركة امل رئيس مجلس النواب نبيه بري فقد رفع سقف التحدي، لافتا الى ان الفراغ النيابي سينسحب في حال حصوله على رئاسة الجمهورية وسائر المؤسسات.

ونقل زوار بري عنه ان وليد جنبلاط ابلغه بأنه لا يريد مجلس الشيوخ والا كان اخذه ايام الوجود السوري، وقال بري: البعض يريد ان يأخذ كل شيء، لكن بلا وليد جنبلاط الامور لا تمشي، والقول ان هناك ثلاث رئاسات مسلمة مقابل رئاسة مسيحية غير صحيح، فماذا عن رئاسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي؟ وماذا عن المجلس الدستوري؟ ولماذا لا يعطون جنبلاط المجلس الدستوري ويأخذون مجلس الشيوخ؟

وقال: بت مقتنعا بأن المعرقلين لا يريدون حلولا، بل مهمتهم وضع العصي بالدواليب، وتعطيل الدولة، وتحويل الاقتراحات من وطنية الى طائفية، وقال: الفرق بيني وبينهم انني اعمل من اجل المسيحيين وهم يعملون من اجل مسيحيين، وانا لا اوافق على مشاريع طائفية تفرز اللبنانيين، لا على البارد ولا على الحامي.

ورد النائب ابراهيم كنعان امين سر تكتل التغيير والاصلاح بقوله: للمسيحيين ممثلون والرئيس بري رئيس مجلس النواب، ومن يمثل المسيحيين كما من يمثل الشيعة والسنة، هم من يتحدث باسم المسيحيين.

انصار الحزب الشيوعي اللبناني خلال مسيرة لمناسبة عيد العمال (محمود الطويل)

بري يؤكد: الفراغ التشريعي ينسحب على رئاسة الجمهورية

شمعون لـ «الأنباء»: الكواكب والمجرات أقرب من قانون الانتخاب

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى رئيس حزب الوطنيين الأحرار النائب دوري شمعون، أن إمكانية تفاهم القوى السياسية على قانون انتخاب معلومة، لا بل هي ضرب من المستحيل، خصوصا أن البعض يعتبر نفسه وصيا على الوطن ويحاول من موقعه فرض قانون على قياسه المنفوخ، ناهيك عن أن شياطين الوصايتين السورية والايرانية وكل القوى الاقليمية حاضرة ناظرة في تفاصيل المناقشات حول شكل القانون ومضمونه، معتبرا بالتالي أن ما نشهده من لقاءات ثنائية وثلاثية ورباعية وحتى جامعة إن وجدت، مضيعة للوقت على حساب الدستور والقوانين وحق اللبنانيين المقدس باختيار ممثليهم، مؤكدا تبعا لما تقدم أن الكواكب والمجرات أقرب الى القوى السياسية من التفاهم على قانون انتخاب.

دوري شمعون

ولفت شمعون في تصريح لـ «الأنباء» الى أن ما زاد في طين الأزمة بلة هو استنهاض المادة 22 من الدستور قبل أسبوعين من موعد الجلسة التشريعية، وتصويرها بأنها خشبة الخلاص التي ستعبر باللبنانيين الى ضفة التوافق، متسائلا: أين كانت غيرة البعض على مجلس الشيوخ منذ إقرار وثيقة الوفاق الوطني في العام 1989؟ وأين كان حرصهم على تطبيق الطائف منذ التمديد الأول لمجلس النواب في العام 2013؟ معتبرا بالتالي أن نبش المادة 22 في التوقيت القاتل وبعد مرور 28 عاما على إقرار دستور الطائف، كناية عن قيمة مضافة في لعبة قطع الطريق أمام أي إمكانية للتفاهم على قانون انتخاب.

وردا على سؤال، أكد شمعون أن إنشاء مجلس الشيوخ على أهميته لاقترانه بإلغاء الطائفية السياسية، ليس بالأمر ولا يُقر بنزهة عابرة في أروقة مجلس النواب، لأن إقراره يتطلب مسارا طويلا ومضنيا يبدأ بإنشاء الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، ثم خوض معركة إلغاء الطائفية السياسية، مرورا بانتخابات نيابية من خارج القيد الطائفي وصولا الى معركة انتخاب مجلس الشيوخ، معتبرا بالتالي كل ما نشهده من اقتراحات وطروحات ومشاريع قوانين يؤكد أن التمديد للمجلس، سواء التقني أو الفني أو الكامل، أصبح حتميا ولا مفر منه، وأن العودة الى قانون الستين السيئ الذكر، باتت في ظل تمسك كل من الفرقاء بمصلحته وبقانون على قياسه، المحجة التي سيقصدها الجميع للخروج من الأزمة، بمعنى آخر يؤكد شمعون أن وقائع محاولات التفاهم على قانون الانتخاب أثبتت أن المصالح الخاصة والفئوية والطائفية مقرونة بالمصالح الاقليمية، أقوى من المصلحة الوطنية العامة التي تفرض على كل نائب وفريق سياسي أن يتحمل مسؤولياته أمام الله والشعب والتاريخ.

وختم شمعون مؤكدا أن الخلاص الحقيقي للبنان يكمن في إلغاء الطائفية السياسية التي هي علة العلل ومصدر كل فتنة وأزمة، مستدركا بالقول: «من الآن حتى هبوط الوحي على الفرقاء اللبنانيين، فلا قانون انتخاب سيبصر النور ولا المادة 22 من دستور الطائف ستسلك طريق التطبيق، كفى مسرحيات وإيحاءات وأوهام».